

ازمة التنمية و الاداء المؤسساتي في الدول العربية دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)

مكاوي مكي

جامعة معسكر

mekkaouimekki@yahoo.fr

low quality of institutions and therefore a weak link between the performance of institutions and economic development in Algeria.

Keywords: Economic development, institutional performance, economic growth, Algeria, econometric tests.

الملخص:

توصلت العديد من الدراسات الى الدور الإيجابي للأداء الجيد للمؤسسات في التحسين من مؤشرات التنمية الاقتصادية من خلال الرفع من كفاءة المؤسسات الاقتصادية و هذا البحث يحاول معرفة مدى توافق هذا الطرح في الدول العربية خاصة الجزائر من خلال التطرق إلى أهم مؤشرات الأداء المؤسساتي وهذا اعتمادا على أساليب الإقتصاد القياسي حيث خصصنا الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر التي أوضحت نتائجها تدني الأداء المؤسساتي بها مما أضعف قدرات البلد الاقتصادية والاجتماعية و فوت عليها فرص كثيرة للتنمية.

الكلمات المفتاحية: الاداء المؤسساتي، النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، الجزائر، دراسة قياسية.

مقدمة:

ان الانتقال المزدوج الاقتصادي و السياسي يشير الى انتقال المؤسسات السياسية و الاقتصادية والثقافية التي تعمل على تحقيق قواعد اقتصاد السوق و النظام الديمقراطي معا، و عليه فان هذه العلاقة تشرح ما يربط نوعية الاداء المؤسساتي بالفعالية الاقتصادية التي تبحث عنه الجزائر منذ حصولها على الاستقلال وسعيها الى تحسين وضعيتها في مؤشرات التنمية الاقتصادية، و لكنها امتازت للأسف بضعف اداء مؤسساتها الحكومية و الاقتصادية رغم ثراءها بالخبرات الطبيعية و البشرية و هذا ما سوف نسعى للتحقق منه من خلال الاعتماد على نموذج قياسي خلال الفترة الممتدة من 2009/2014 في الجزائر.

اولا : الاطار النظري للدراسة: الاداء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية.

1- التطور المفاهيمي للأداء المؤسساتي.

شهد عقد السبعينات نظرية يشار إليها بالاقتصاد المؤسساتي الحديث أو كما عرف بعلم الاقتصاد النيومؤسسي وهو بمثابة توسيع لمنهج الاقتصاد الكلاسيكي الحديث، بحيث يشمل المؤسسات ويتمكن من تفسير دورها في الاقتصاد¹. حيث أشار الاقتصاد الكلاسيكي الحديث إلى المؤسسات ضمن مفاهيمها التي اعتبرت الشركات بمثابة وحدات وظيفتها الانتاج والأسواق و هي الاجهزة المسؤولة عن تنفيذ العقود والاتفاقيات تتم من خلال مجموعة من الوسطاء، إضافة إلى وجود أنظمة قضائية فعالة لحل النزاعات التي يمكن أن تنشأ بين المتعاملين، وبالتالي فإن هذا الإطار من المفاهيم لا يساعد على نشوء اقتصاد تتحقق أهدافه من خلال مجموعة من المنظمات والمؤسسات المختلفة. لذلك ارتأينا أن

Résumé :

Plusieurs études ont démontré le rôle positif des institutions sur le développement économique et cela par l'amélioration de l'efficacité des institutions économiques. Ce papier vise à vérifier la présence de ce lien dans les pays arabes, notamment l'Algérie, en utilisons les principaux indicateurs de la performance institutionnelle (qualité des institutions). A ce titre, le cas de l'Algérie est analysé par l'usage des tests économétriques sur la période de 2003/2014. Désormais, les résultats ont montré une faible qualité des institutions et par conséquent un faible lien entre la performance des institutions et le développement économique en Algérie.

Mots-clés : Développement économique, performance institutionnelle, la croissance économique, Algérie, tests économétriques.

Abstract :

Several studies have shown the positive role of the institutions on economic development by improving the efficiency of economic institutions. This paper aims to verify the presence of this link in the Arab countries, specially in Algeria, by the use the main institutional performance indicators (quality of institutions). As such, the case of the Algeria is analyzed by the use of econometric tests over the period of 2009/2014. The results showed a

¹ منار علي، "اشكالية التغير والتحول السياسي في البلدان العربية"، مجلة الإنسان والمجتمع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 5 أبريل 2013.

économiques المتمثلة في المؤسسات الاتحادات، التعاونيات والمؤسسات العائلية وبين المؤسسات الاجتماعية مثل: الكنائس، النوادي والجمعيات والتعليمية كالمدارس والجامعات.

ويعتبر North أن التفاعل بين المنظمات والمؤسسات هو مطلب ضروري حيث أن الإطار المؤسسي هو الذي يحدد أنواع المنظمات التي يجب إنشائها وكذلك مسار تطورها، ولكن في نفس الوقت تؤدي المنظمات دورها الفعال في التغير المؤسسي.

لذلك اعتبر الإطار المؤسسي عند North أنه خليط من المؤسسات التي تسعى وراء تعزيز النشاطات المنمية للإنتاجية ومؤسسات أخرى تضع حواجز للدخول وتشجع التقييد والاحتكار، وهناك مؤسسات أخرى تحدد المحفزات أو الفرص التي تستطيع المنظمات الموجودة الاستفادة منها كالمقاولين مثلا.⁴

وتبعا لهذا التحليل توصل North إلى أن المؤسسات ليست مجرد حل للمشاكل الاقتصادية وإنما ارتكازها وإخضاعها للسلطة هو المؤثر الأساسي على تنميتها وتطورها لذلك أصبحت إشكالية ممارسة الميسرين لمسؤولياتهم وسلطاتهم بفعالية و حسن تسيير الموارد مطلب أساسي في التحليل الاقتصادي للمؤسسات وأن سلوك الميسرين السياسيين كسلطات تقديرية أصبح المفتاح الأساسي لتحليل التنمية المؤسسية والاقتصادية خاصة في ظل الاقتصاديات الانتقالية إلى اقتصاد السوق.

1-2- مؤشرات النوعية المؤسسية:

تبلورت فكرة لإيجاد معايير لقياس نوعية المؤسسات وتقييم مستوى أدائها في العقدين الماضيين على ضوء التجارب التنموية لبعض الدول من حيث المضمون دون اعطاء اعتبار لنجاح التجارب أو فشلها، ولكن كان جل التركيز على دور مؤسسات الدولة في عملية التخطيط والمعوقات التي تواجهها أو انسحابها بعد فشل عدد من التجارب المتكررة وترك عملية التنمية تسير وفق آليات السوق والمنافسة والاهتمام أكثر بنوعية الإنتاجية والمردودية وتدعيم خطوات الخصخصة ومن المعايير الأساسية لنجاح عملية التقييم:

الشفافية:

وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها أي فسخ المجال أمام المواطنين للتعرف على المعلومات الضرورية التي تهم شؤون حياتهم وأن تكون متاحة لكافة المؤسسات وجميع الأطراف المعنية، وإن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة مباشرة بصفة شاملة ومنظمة إضافة إلى حق المواطن في الإعلام والمشاركة في المجالس الشعبية والوطنية والمحلية وهذه الشفافية تسير عمل المؤسسات وتحسن أدائها وتسهل رقابتها ومتابعتها إذن الشفافية هي تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية الثقافية والسياسية الشاملة

تكون البداية من التطرق إلى تاريخ ظهور مصطلح المؤسسات .

1-1- مفهوم المؤسسات:

ليس هناك تعريف واحد وشامل اتفق عليه الباحثون والمهتمون بموضوع المؤسسات وهو ما تسبب في تعدد المفاهيم وتنوعها حسب إطار الدراسة من علم الاجتماع إلى علم الاقتصاد، العلم السياسي والدراسات التنظيمية وغيرها ولكن في العموم فإن هذه المؤسسات تتشكل إما من قواعد رسمية معبر عنها بالقوانين والمواثيق أو الدساتير الموضوعة من قبل الدولة ومنفذة من قبلها في نفس الوقت، وقيود أخرى غير رسمية تشكلها سلوكيات الأفراد والأعوان تتداخل معها القيود الرسمية.

يرجح أن أول استعمال لمصطلح المؤسسات كان بعد للاقتصادي Coase إلى الاقتصادي Williamson Oliver في نظرية تكاليف الصفقات، ثم جاء في الاتجاه الجديد في سنوات السبعينات على يد Douglass North في بداية نظرية الاقتصاد المؤسسي الحديث « Néo institutionnalisme » من خلال استعانه بالدراسات السابقة لكل من Coase و Williamson و استعماله لأدوات تحليل اقتصادية جديدة أي دراسة المؤسسات من الناحية الاقتصادية وقد عرفت المؤسسات Les institutions "كقواعد موضوعة من القمة أو المركز" وهو التعريف الشائع لدى Williamson الذي عرفها على أنها "قواعد تشمل عملية القيام بالمعاملات وتخضع من تكاليف الصفقات".²

أما عن تعريف North في سنوات السبعينات ذكر أن "المؤسسات هي قواعد وضعها الأفراد للتقليص من حالات الاتاكذ والتقليل من تكاليف الصفقات"،³ ثم طور North هذا التعريف ليصبح أكثر شمولية ودلالة.

أن "المؤسسات هي قواعد اللعبة (Les règles du Jeu) المؤطرة لصفات وتصرفات الأفراد".

ثم تطرق North إلى إيجاد نوعين من المؤسسات وهي المؤسسات الرسمية Les institutions formelles التي تقوم على تنظيم سلوكيات الأفراد في المجتمع وتحميمهم من انفسهم وتقلل من التكاليف، أما عن المؤسسات غير الرسمية Les institutions informelles هي التي تنشأ حسب طلب الأفراد تكون مرتبطة أكثر بثقافتهم ونسبة نموها تكون بطيئة.

يفرق North في كتاباته في الاقتصاد المؤسسي الحديث بين المؤسسات السياسية المتمثلة في الأحزاب السياسية، مجلس الشيوخ، المجلس البلدي والهيئات التنظيمية المختلفة، وبين المؤسسات الاقتصادية Les institutions

² Harford- Ariely « Les institutions pour un économiste, c'est quoi ». Revue Décemonie - Management, p 30.

³ North Douglass , Thomas Robert Paul, (1976) , « The rise of western world : A New Economic History. New York : Cambridge university press.

⁴ North Douglass C. (1990), "Institutions, institutional change and economic performance "Cambridge. Cambridge University Mess.

1-3- الديمقراطية والكفاءات الاقتصادية:

أن الحديث عن الديمقراطية نال اهتمام العديد من المفكرين وعلماء السياسة والاجتماع منذ سنوات، ولقد حدد السيد بطرس بطرس غالي وآخرون للديمقراطية على أساس أنها "نظام يستطيع المجتمع، في كل مستوى من مستوياته، أن يشارك من خلاله في عملية اتخاذ القرار وممارسة الرقابة عليها"، ذلك أن الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية هو الاحترام الكامل لحقوق الإنسان على النحو الذي تم التعريف به في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي العهد الدولي الخاصين بحقوق الإنسان عام 1993.⁸ توصل العديد من الباحثين إلى وجود علاقة بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي أمثال كل من:

Lipest سنة 1956 و Jacksnan سنة 1973 ودراسات Bollen سنة 1979 ودراسة كل من Beck و Lewis و Burkhardt سنة 1994، توصل هؤلاء أنه فعلا توجد علاقة طردية بين مستوى تطبيق الديمقراطية في بلد ما ومعدلات النمو الاقتصادي وأنه في ظل أنظمة الحكم الديمقراطية تقلل فرص الفساد.⁹ لذلك فإن الوصول إلى تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية يتطلب التحول إلى المسار الديمقراطي بالمفهوم الصحيح بمعنى العمل على إرساء فكرة الحكم الراشد و سيادة دولة القانون و السلطة النزيهة العاملة على تحسين كل جوانب الاقتصاد . حيث يرى خبير التنمية "أماراتيا سن" في كتابه القيم "التنمية حرة" أن التنمية تستلزم إزالة جميع المصادر الرئيسية لافتقار الحريات: الفقر والطغيان، وشح الفرص الاقتصادية، وكذا الحرمان الاجتماعي المنظم، وإهمال المرافق والتسهيلات العامة، وكذا عدم التسامح أو الغلو في حالات القمع" وتتضمن مقولة "أماراتيا سن" مزيجا من متطلبات التنمية والديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2- أساسيات التنمية الاقتصادية:

لقد أثار موضوع التنمية الاقتصادية الكثير من الجدل على جميع المستويات النظرية والعملية و أعطيت له العديد من التعاريف كل حسب زاوية اختصاصه، و بما أن الأوضاع الاقتصادية والموارد المتاحة تختلف من دولة إلى أخرى فقد ظهرت مشكلة الطرق والكيفيات التي تسمح بالوصول إلى الاختيار الصحيح للسياسات التنموية الملائمة لتحقيقها و ظهور العديد من النظريات التي تحاول وضع سياسات تنموية مساعدة.

1-2- مفهوم التنمية الاقتصادية: تعتبر التنمية الاقتصادية من المفاهيم العالمية التي برزت خلال القرن العشرين، وكان ذلك بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث احتلت

في الوقت المناسب⁵ و من صلاحيات مؤسسات الدولة إصدار قوانين تهتم بحرية المعلومات والحصول على الوثائق المتعلقة بعمل الحكومة والتشريعات والسجلات المختلفة.

المشاركة:

وتعني حق الرجل والمرأة في إبداء الرأي في المجالس المنتجة محليا ووطنيا، وتضمن بذلك لجميع المؤسسات والأفراد المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار وهي تضمن بذلك حرية الرأي والتعبير وتحقيق المعايير الأساسية لحقوق الإنسان ويرتبط هذا بمبدأ الشفافية، فمعرفة المعلومات لا تكفي لقياس أداء المؤسسات بل يجب أن تكون هناك آليات تسمح للأفراد بالمشاركة في اتخاذ القرار وتضع مسؤولي المؤسسات تحت طائلة المسؤولية والمحاسبة.

حكم القانون:

هو سيادة القانون كأداة لتوجيه سلوك الأفراد نحو الحياة السياسية بمعنى أن الجميع من حكام مسؤولين و مواطنين يخضعون للقانون ولا شيء غيره بتطبيق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وانسجامها، أكثر من ذلك فهو يعني استقلالية المؤسسات القضائية والتنفيذية والتشريعية في إجراء ذلك عند تحقيق العدالة مع ضمان حقوق الإنسان في ذلك.

المحاسبة أو المساءلة:

أن يكون جميع مسيري المؤسسات من حكام ومتخذي القرار في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني خاضعين لمبدأ المحاسبة أمام الرأي العام، ومؤسساته حول إدارة هؤلاء للموارد العامة وعن المهام الموكلة إليهم وعن النتائج المتوصل إليها ضمن مسارهم الوظيفي وعن المسؤوليات والمهام الملقة على عاتقهم لزيادة حماية الأموال العامة من العبث بها والحد من الانتهاكات لتصرف مسيري المؤسسات بطرق غير شرعية حيث تعد المساءلة أهم سبل تحقيق الأداء الجيد للمؤسسات والتحسين من نوعيتها.⁶ وبصفة عامة فإن المؤشرات العامة للقيام جودة وكفاءة المؤسسات تتمثل في:⁷

- جودة وتسير الأعمال الحكومية Les affaires public، بالقضاء على الفساد، واحترام الحقوق السياسية فعالية القطاع العام (الحكومي) ومصادقية التشريع والسلطة التنفيذية.
- وجود قوانين تحمي الملكيات الخاصة وتطبيقها.
- محدودية السلطة لجميع المسيرين الحكوميين وبين كل ذلك وذلك ضرورة توفر الشفافية والضمير.

⁵ Suzie Robichaud, (2003), "Démocratie et gouvernance", Compte Rendu du Séminaire UQAC, Pavillon Principal Local, Québec 12 Décembre.

⁶ Djo Narmbaye, (2004), "Bonne gouvernance économique: les outils dans le secteur privé", Centre d'étude et de formation pour le développement, N'djaména- Tchad- décembre.

⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة البشرية"، وثيقة للسياسات العامة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997، ص 9-10.

⁸ بطرس بطرس غالي و آخرون " التفاعل بين الديمقراطية و التنمية، "تقرير لمنظمة اليونسكو، 1993.

⁹ Lipst, « The social bases of political diversity in western democracies », ED Gardner Lindzey, pp 75,82.

فعالية المؤسسات كشرط أساسي لتحسين أداء الاقتصاديات الانتقالية.

لقيت دراسة العلاقة بين المؤسسات و النمو الاقتصادي مكانا مهما في الدراسات النظرية و الميدانية فمن الجانب النظري طور كل من :

Lucas سنة 1988 ، Romer سنة 1986 ، Barro سنة 1989 ، نماذج النمو الداخلي لفهم أكثر آليات النمو الاقتصادي وتوصلوا إلى أن نمو الدخل يعتمد على تراكم رأسمال المادي و البشري ، إضافة إلى أحداث نمو في الإنتاجية ، و أن أسباب تقدم الدولة لا تعود فقط الى هذه العوامل و إنما تتوقف أيضا على التغيرات المؤسساتية المفسرة لاختلاف مستوى تقدم الدول عن بعضها البعض¹².

حيث قام Barro سنة 1996 بتطوير نموذج للنمو يقوم على أساس متغيرات سياسية ومؤسسية بالاعتماد على مؤشر الديمقراطية.

ودراسة Clague و Keefer و Olson سنة 1996 التي تبنت فكرة أن احترام حقوق الملكية هي أساس تقدم المجتمع وسعيه نحو تحقيق الأفضل ، أما عن دراسات Alesina و Perotti سنة 1994 كانت من أجل إثبات أهمية الاستقرار السياسي كضرورة لتحسين الأداء الاقتصادي¹³.

كما توصلوا إلى أن المؤسسات الجيدة هي التي تشكل الفرق بين الدول ، أي الاحترام الجيد لحقوق الملكية وجود نظام قضائي عملي و مستقل ، غياب الفساد بكل أشكاله ، كلها عوامل تخلق جوا اقتصاديا مناسباً لتراكمات رؤوس الأموال المادية و البشرية ، و أحداث مرونة على مستوى الهياكل الداخلية والخارجية مرونة في التعامل مع بعضها البعض لخلق أسواق ذات إنتاجية عالية وتكاليف معاملات منخفضة وبالتالي الحصول على النتائج الاقتصادية المشجعة وتعمل المؤسسات جيدة النوعية على تحفيز الرفع من مستوى النمو الاقتصادي على المدى القصير و التنمية الاقتصادية على مدى أطول من خلال مايلي:

- الرفع من مستويات الاستثمار خاصة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويحفز الانفتاح التجاري الدولي و الرفع من حجم المعاملات التجارية الدولية.
 - التخفيض من تكاليف الصفقات وبالتالي التقليل من أخطار انعدام اليقين و الوقوع في نزاعات تعاقدية
- كما تم الإشارة إليه في أفكار North الذي اشار الى ان المؤسسات تؤثر على النمو الاقتصادي من خلال التأثير على حقوق الملكية، الهياكل الاقتصادية و تكاليف المعاملات

¹² - Silvio Borner , Franck Bodmer , Markus kobler,(2004) . « L'efficience institutionnelle et ses déterminants un rôle des facteurs politiques dans la croissance économique." Revue économie et management paris .

¹³ - André Lecours , (2002) , « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité ? » Politique et sociétés vol 2133 p.3

مكانا مهما بين الدراسات الاقتصادية والاستحواذ على اهتمام العديد من الباحثين في الدول النامية والمتقدمة محاولين إعطاء مفهوم واضح لعملية التنمية واختلف في ذلك بين المفكرين كل حسب انتمائه ومتطلبات بلده و اختلفت معاني التنمية ليس من الناحية اللغوية فقط وإنما أصبح لها العديد من الدلالات والمعاني لزيادة ارتباطها بالمجال الاقتصادي، حيث ارتبط مفهومها في البداية بظاهرة النمو الاقتصادي ما شهدته حياة الدول المجتمعات من تغيرات وتحولات وتداخل هذا المفهوم وارتبط بمفاهيم وقضايا أخرى ذات ميول وتوجهات سياسية واجتماعية وحتى ثقافية.

وقد عرفت التنمية من قبل البعض على أنها: "العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم"¹⁰، ولكن يقتضي هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجزهرية في الهيكل الاقتصادي.

حيث برز مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكتساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر الذي يضمن له التحسن البناء في نوعية الحياة لأفراده.

فالتنمية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها الهامة، ولكن مع حدوث تغيرات في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعلاقات الخارجية، بل أن التنمية تتمثل في تلك "التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، وفي العلاقات التي تربطها بالنظام الاقتصادي الدولي، التي يكون من شأنها تحقيق زيادات تراكمية قابلة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن، إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير الاقتصادية"¹¹.

3- العلاقة بين الاداء المؤسسي و التنمية الاقتصادية مقاربات نظرية.

يعتمد العديد من الاقتصاديين منذ سنوات عديدة في تحليلهم لأسباب التأخر الاقتصادي الذي طال الدول النامية إلى عوامل اقتصادية بحتة مثل: الاستثمارات، الاستهلاك، الصادرات أو التكنولوجيات، ولكن ما حدث من تحولات سياسية في هذه الدول أكد أن هناك عوامل أخرى غير اقتصادية ربما تكون هي الأكثر تسببا في هذا التخلف وهي متعلقة بنوعية الأداء المؤسسي خاصة *qualité des institutions*، وقد دافع عن هذه الأفكار منذ ظهورها المؤسسات الدولية لبروتن وودز و اقتصادي الفكر الليبرالي، إضافة إلى العديد من الباحثين الذين تطوقوا و اثبتوا أهمية

¹⁰ صبحي محمد قنوص: "أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث"، الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999، ص97.

¹¹ -إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط2، القاهرة، مصر، ص17.

من 87 دولة نامية وأخرى متقدمة بين سنوات 1970 - 1989 وتوصل إلى أن الدول الأكثر غنى بالموارد الطبيعية هي التي تمتاز بنوعية أقل لمؤسساتها.

و كان قد استخدم Leite و weidmann سنة 1950 النتائج التي تحصل عليها Warner لتبيان العلاقة بين الموارد الطبيعية و انتشار الفساد في المؤسسات الدولة باستعمال بيانات الفساد ICRG على عينة مكونة من 72 دولة نامية ومتقدمة وتوصل إلى أن الموارد البترولية ترفع من مستوى الفساد أما الموارد الزراعية فهي تخفض من مستوياته.

ثم نتائج Isham و آخرون سنة 2005 ،التي تؤكد أن الدول الغنية بالموارد الطبيعية تعاني من مشاكل سوء التسيير خاصة خلال الأزمات الاقتصادية وتخفض بذلك أداء مؤسساتها وتحقق معدلات نمو منخفضة رغم غناها، مع انعدام العدالة في توزيع الدخل حتى مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

و في دراسة قام بها الاقتصادي Easterly عن الدول النامية انه بالرغم من استفادتها من العديد من الفوائد المالية اما في شكل استثمارات او اعانات ،اعفاؤها من الديون في العديد من المرات ،الا انها لم تستفد من ذلك في تحقيق التنمية و الرفع من المستوى المعيشي لسكانها و ارجع السبب الى انها لم تفي بالمتطلبات المؤسساتية الأساسية: حماية حقوق الملكية، سيادة القانون، البيروقراطية الفعالة، الشفافية الحكومية، و انعدام القيود السياسية على السلطة التنفيذية .

لقد حددنا فيما سبق أن هناك معايير أساسية تجعل من نوعية المؤسسات تتحسن من بلد إلى آخر بخلاف خصوصياته السياسية، الثقافية، التاريخية و الاقتصادية و لكن هل من الممكن أن يكون هناك عامل مشترك بمعنى عنصر واحد يجعل هذه المؤسسات صالحة و ذات نوعية جيدة في كل البلدان إذن يمكن أن يكون هذا العامل هو الثقة :أي دور الثقة في تحسين أداء المؤسسات و انعكاساتها على التنمية في الدول.

إن الدراسات السابقة التي تم الإشارة إليها في أعمال La porta و آخرون سنة 1997 كانت قد تطرقت ولو بإيجاز عن الأثر الإيجابي لتوفر الثقة على الأداء المؤسساتي في ظل وجود نظام قانوني واضح يمكن أن يساهم في القضاء على الفساد و قد اعتبر كل من Putman و Fukuyama، أن الثقة هي المؤسسة الخفية و العامل المعنوي المهم لتحقيق التنمية أو على الأقل ضروري لتوفر العوامل التقليدية لنمو رأسمال و العمل¹⁴ و أن أصل ازدهار الأمم يكمن في توفر الثقة في مؤسسات الدولة بكل أنواعها و التزامها بالقواعد والقوانين التي تحكم المجتمع بصفة عادلة و صحيحة ، فهي تساعد على فهم سلوكيات

فالدول التي يشعر فيها المستثمرون بالأمان يتعلق بحقوق الملكية، محدودية المخاطر القانونية والاقتصادية، تكون العقوبات البيروقراطية فيها محدودة و الوصول إلى أسواق العمل فيها يكون مأمنا، تزدهر فيها الاعمال وتزيد الانتاجية وترتفع فيها مستويات دخل الفرد. اما الدول التي يواجه فيها المستثمرون مخاطر عالية فيما يتعلق بمصادرة الملكية محدودة اللجوء الى القانون، الفساد او المطالب البيروقراطية الخائفة، تجعلها اقل جذبا لاستثمارات اصحاب المشاريع بسبب عدم اليقين و تعطيل نشاط السوق وتشمل هذه التأثيرات ايضا انخفاضاً في مستويات راس المال البشري والمادي، نمو العمالة، وانخفاضاً في حجم التجارة والاستثمار الاجانب.

• ضمان الأداء الجيد للقطاعات الإنتاجية المختلفة من شأنه إنعاش التعاملات في الأسواق المالية في ظل وجود رقابة مؤسسية فعالة.

• ترشيد استخدام الموارد المتاحة مما يقلل من فرص الممارسات الفاسدة و التجاوزات في الأسواق و الاستفادة أكثر من عوائد النمو الاقتصادي في تحقيق أهداف التنمية.

• دخول الدول النامية في الحلقة المفرغة للفقر و انخفاض الدخل إلى حد لا تستطيع الدول النامية الاستفادة من أي تحسن أو ارتفاع في مستويات النمو و الحل حسب هؤلاء هو التدخل الإيجابي و السريع للدولة لأن نقص التناسق و الترابط بين القطاعات يحد من إمكانيات و فرص القضاء على الزيادة في معدلات الفقر ويصبح بعد ذلك من الصعب قيادة هذه المؤسسات لتحسين كفاءة الأداء الاقتصادي و السياسي و تحقيق التنمية.

ولكن يمكن أن يكون لتدخل الدولة في هذه الحالة دور في العمل على إعادة هيكلة الأسواق و ضبطها بمنهج أساليب الاندماج في الاقتصاديات الدولية و محاولة الابتعاد عن أحادية التصدير مع ترشيد قنوات الإقراض و الاقتراض لخدمة التنمية و مشاريعها الهادفة.

هذه الإصلاحات من شأنها أن تقود المؤسسات الاقتصادية مباشرة نحو اعتماد الوسائل و العوامل المحسنة لأدائها و الحفاظ على استمرارية تحقيق معدلات نمو اقتصادية على المدى الطويل لخدمة أغراض التنمية و يشير Paul Ronsentein و Rodan أن عدم التناسق بين هذه المؤسسات يؤدي إلى هدم جهود التنمية و القضاء على كل فرص التراكمات الرأسمالية والبشرية .

أما عن تحليل أثر غنى الدول بالمواد الطبيعية على نوعية المؤسسات الاقتصادية يربطها المحللون دائما بمستوى الفساد في الدولة ، حيث أثارت العديد من الدراسات الاعتماد الكلي على الثروات الطبيعية هي أحد الأسباب الجوهرية لظهور أنشطة الفساد و الممارسات البيئية و بالتالي عدم كفاءة المؤسسات

و انخفاض أدائها، حيث قام Sachist Warner بين سنوات (1995 و 1997) بدراسة أثر توفر الموارد الطبيعية في بلد ما على نوعية المؤسسات على عينة مكونة

¹⁴ “ La société de la confiance ” (1998) Peyrefitte - 14 paris: Odil jakob .

الاقتصادية و السياسية بها ،فمثلا يعتبر مجلس المحاسبة الجزائري هو المسؤول عن تدقيق موازنة الحكومة والحسابات المالية للشركات المملوكة للدولة وتقديم تقرير سنوي إلى رئيس الجمهورية. ومع ذلك، نادراً ما تكتمل عملية التدقيق في الواقع، ونادراً ما تُنشر تقارير المراجعة ولا يفتش المجلس سجلات الضرائب الخاصة بالنفط والغاز، كما أن «سوناطراك» لا تنشر التقارير المالية المدققة وصنّف «مؤشر مراقبة الإيرادات»، الذي يقوم شفافية العائدات في 41 من البلدان الغنية بالموارد، الجزائر في المرتبة 38 في تقريره لعام 2011، ما يضعها خلف كل دول النفط الغنية الأخرى في المنطقة. كما أن ضعف نوعية المعلومات وصعوبة الحصول عليها يمنع الأشراف والرقابة¹⁸.

تشير مؤشرات قياس إدارة الحكم في الجزائر على ضعف أداء مؤسسات الحكم بها خاصة في دعمها لبرامج التنمية والتي اتسمت بشكل عام بالشكلية الخالية من المضمون الهادف وعدم الفاعلية في الأداء المؤسساتي الحكومي الجيد إضافة إلى زيادة عبئ ثقل المعوقات البيروقراطية على مستوى الإدارات ضعف المؤسسات الرسمية والغير رسمية وعدم سيادة القانون في أغلب المعاملات والصفقات¹⁹. وقد جاء في تقرير عن التنمية البشرية العربية الذي أصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أن أداء مؤسسات الصحافة في الجزائر يتسم بالضعف فيما يتعلق بالحريات المدنية والسياسية، ضعف في أداء القضاء واستقلال النفوذ لمسيحي المؤسسات التي تحمي حقوق الإنسان والحقوق المدنية²⁰ مما يحبط عزيمة الأجانب في استغلال فرص النجاح في هذه الدولة وقلة خضوع الانتهازيين إلى المساءلة، فأصبحت السياسات الاقتصادية تأتي من الخارج بدلاً من تشكيلها في الداخل، لذلك فإن تحسن أداء مؤسساتها يتطلب تغييراً جذرياً في دور كل من الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في عمليات التنمية بالابتعاد عن ممارسة التسلط لأجهزة الدولة على الموارد الطبيعية والثروات وهيمنتها على قرارات التنمية وانبثاق إصلاحات في المؤسسات الاقتصادية والسياسية من البيئة الداخلية وتكريس أحسن لنوعية أحسن للمؤسسات.

2- تأثير الفساد المؤسساتي على النشاط التنموي:

إن الحديث عن الفساد لا يخص مجتمعاً بعينه أو دول بذاتها وإنما هو ظاهرة عالمية تشكو منها كل الدول، لما لها من خطر على الأمن الاجتماعي والنمو الاقتصادي والأداء الإداري، فهو متعلق بكل الانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية.

الأفراد و توقعاتهم اتجاه الآخرين أي المعاملة المتساوية بين جميع الأفراد ،مما يقلل من العنف و الاحتجاجات المحتملة للأعوان الاقتصاديين و المجتمع و تنظم المنافسة ولا يسمح لأي متعامل أن يستعمل سلطته لتثويه العلاقات التنافسية الموجهة نحو تحقيق الصالح العام¹⁵ وتجنب خسارة الثروات الهامة في البلد .

وما يساعد عامل الثقة على احتواء الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، الإدارية و السياسية و تجنبها الوقوع في أزمات الحصول على المعلومة بسهولة و توزيعها بين أفراد المجتمع و تجاوز صعوبات الاحتكار و التحالفات الفاسدة أي السماح بخلق ثقة واسعة المدى تكفي للرفع المستدام للنمو و التنمية معا.

ثانيا: الاداء المؤسساتي و التنمية الاقتصادية في الجزائر.

1- تقييم اداء مؤسسات الحكم في الجزائر:

إن إدارة الحكم في المؤسسات الحديثة هي التي ترصد أثر المتغيرات السياسية على المتغيرات الأخرى خاصة التنمية الاقتصادية ، و تأتي عملية قياس مدى نجاح أداء مؤسسات الدولة في القيام بمهامها من خلال التصدي لكل أنواع الفساد في المؤسسات العامة و الخاصة الاقتصادية و غيرها بتفعيل دور المؤسسات القضائية و التشريعية و التنفيذية في القيام بأوارها اتجاه من يتجاوز حدود العمل الرشيد مما يستدعي تميز الاداء المؤسساتي بالشفافية و النزاهة ،المشاركة و قبول المسائلة في ممارسات السلطات الاقتصادية و السياسية و الادارية لقيادة الاقتصاد نحو الانتعاش و تحسين مستويات التنمية وهو ما لا تتمتع به الجزائر في ظل ضعف درجة رشادة مؤسساتها السياسية و ضعف مشروعية نظامها السياسي و عدم فعالية سياساتها لدعم مشاركة مواطنيها في تحديد الأولويات و السياسات في اتخاذ القرارات¹⁶.

في ظل هذه الظروف يصعب الحديث عن الالتزام بالاداء الجيد و النوعية الجيدة للمؤسسات في ظل وجود سلطة حاكمة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها و وعودها.

لم يعرف النظام الجزائري الانتقال الحقيقي للسلطة أي الانتقال السلمي للسلطة من رئيس الى اخر او من حزب الى اخر بناء على رغبة المواطنين اصحاب الحق في اختيار من يحكمهم رغم الانتخابات الرئاسية و البرلمانية لانعدام الشفافية¹⁷.

امتازت الجزائر عموماً بانخفاض الشفافية في العمليات و الصفقات الحكومية التي تحول دون امكانية حل المشاكل

¹⁵ - Meisel Nicolas (2005) "Un autre regard sur la gouvernance d'entreprise " problèmes économique. (2868)P 14

¹⁶ رضوان بروسى، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقاربة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي، الجزائر، 2007.

¹⁷ حنين كريم: "مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطر وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004، ص 97.

¹⁸ - زوليك: "تمكين المواطنين وتفعيل الحكم الرشيد مفتاحات للتنمية في الشرق الأوسط"، البنك الدولي 06 / 04 / 2011

¹⁹ - تعزيز التنمية الانتمائية 2011 من البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة 2004.

²⁰ - عبد العزيز جميل مخيمر، "قياس للأداء المؤسساتي للأجهزة الحكومية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ديسمبر 2011.

فقد عرفه البنك الدولي في تقرير التنمية الصادر ل عام 1997 على أنه " إساءة استعمال السلطة العامة أو الوظيفة العامة للكسب الخاص" ومعناه إساءة استعمال الموارد العامة للفائدة الخاصة فهو" مجموعة من الممارسات السياسية و الاقتصادية و الإدارية المشبوهة و المريبة".²¹

و قد ازدادت الفرص لممارسة الفساد في الجزائر في المراحل الانتقالية و الفترات التي شهدت فيها تحولات سياسية و اقتصادية و اجتماعية و قد ساعد على ذلك حادثة أو عدم اكتمال البناء المؤسساتي و الإطار القانوني الذي يوفر بيئة مناسبة للفسادين مستغلين ضعف الجهاز الرقابي على الوظائف العامة في هذه المراحل. و يمكن إرجاع أسبابه إلى:

تهميش دور المؤسسات الرقابية و التي تعاني هي نفسها من الفساد .

وجود البيروقراطية في مؤسسات الدولة ,

حصول فراغ في السلطة السياسية ناتج عن صراع من أجل السيطرة على مؤسسات الدولة.

ضعف مؤسسات المجتمع المدني و تهميش دورها .

توفر البيئة الاجتماعية و السياسية الملائمة لظهور الفساد.

وقد مس تأثير الفساد في الجزائر جميع مستويات الدولة فهو معوق رئيسي أمام تنميتها من جميع النواحي فقد اثر على أداء القطاعات الاقتصادية و تسبب في ضعف النمو الاقتصادي استقرارها السياسي و ملائمة مناخها الاستثماري و زاد من تكلفة المشاريع المحلية و الأجنبية و أضعاف الآثار الإيجابية لها، ادى الفساد إلى أضعاف جودة البيئة الأساسية و الخدمات العامة و دفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي للكسب غير المشروع عن طريق الرشاوي بدلا من المشاركة في الأنشطة الانتاجية و الحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات و قدرتها على توفير الخدمات العامة الاساسية و اضعاف شرعية الدولة و سلطتها²². و فيما يلي ترتيب الجزائر مقارنة بالدول العربية في مؤشر الفساد.

²¹مقري عبد الرزاق" الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد" مجلة البصرة للدراسات، دار الخلد و بث للنشر و التوزيع، العدد 10 حوص 2005 ص 11.

²²هناك يمانى" الفساد الإداري و علاجه من المنظور الإسلامي" 2012-02-02.

جدول: ترتيب الدول العربية في مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 و 2014.

الدولة	مؤشر مدركات الفساد لعام 2012 لعدد 163 دولة			مؤشر مدركات الفساد لعام 2014 لعدد 180 دولة		
	المرتبة العالمية	عدد النقاط	المرتبة العربية	المرتبة العالمية	عدد نقاط وفق مؤشر مدركات إدارة الفساد	المرتبة العربية
قطر	32	6.0	2	32	6.0	1
الإمارات	31	6.2	1	34	5.7	2
البحرين	36	5.7	3	34	5.0	3
عمان	39	5.4	4	53	4.7	4
الأردن	40	5.3	5	53	4.7	5
الكويت	46	4.8	6	60	4.3	6
تونس	52	4.6	7	61	4.2	7
المغرب	79	3.2	1	72	3.5	8
السعودية	70	3.3	10	79	3.4	9
الجزائر	74	3.1	12	99	3.0	10
لبنان	63	3.6	8	99	3.0	11
مصر	70	3.3	9	105	3.9	12
موريتانيا	86	3.1	13	123	2.6	13
ليبيا	105	2.7	15	131	2.5	14
سوريا	93	2.9	14	184	2.4	17

المصدر: منظمة الشفافية الدولية.

ثالثا: الدراسة القياسية لعلاقة الاداء المؤسساتي بالتنمية الاقتصادية في الجزائر.

1- النموذج القياسي للدراسة :

تعد هذه الدراسة القياسية فرصة للتأكد من حقيقة اثر الاداء المؤسساتي على التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال فترة 1990 - 2014 مستعملين في ذلك النموذج الذي تم صياغته من طرف Easterly levine سنة 1997، و قد تمت صياغته على الشكل التالي:

$$CR = \alpha_0 + \alpha_1 EIQ + \alpha_2 GP + \alpha_3 RL + \alpha_4 RQ + \alpha_5 CC + \alpha_6 INVT + \alpha_7 FbCF + \varepsilon it$$

حيث يمثل :

Cr : نصيب الفرد من النتائج المحلي الإجمالي (PIB .tête)

EIQ : تمثل جودة المؤسسات الاقتصادية.

RL : تمثل سيادة القانون.

RQ : تمثل جودة التشريعات.

CC : تمثل المراقبة أو السيطرة على الفساد.

INVT : الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

FbCF : جودة الأداء الحكومي.

εit : حد الخطأ العشوائي.

α_j : معاملات النموذج المراد تقديرها باستعمال برنامج

Eviews7

2- اختبار استقرارية النموذج:

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على استمرارية هيكلته من فترة الى اخرى و من خلاله يمكن معرفة مدى صلاحية النموذج للتنبؤ أي مدى استمراريته، و جاءت نتائج الاستقرارية موضحة في الجدول التالي:

جدول السلاسل الزمنية:

النتيجة	الفرق الثاني		الفرق الأول		المستوى		المتغير
	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	1.95-	4.76-	-1.95	1.44	CR
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	4.20-	-1.95	-0.37	EIQ
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	3.96-	-1.95	-0.49	GP
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	1.43-	-1.95	-0.21	RQ
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	8.89-	-1.95	-1.27	CC
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	5.48-	-1.95	-0.84	INVT
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	4.17-	-1.95	0.23	FbcF
مستقرة بعد الفرق الأول	-	-	-1.95	3.12-	-1.95	-0.39	RL

معرفة اتجاه السببية جد مهم من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج حيث أنه لما تكون PF أكبر من 0.05 نقبل فرضية العدم H_0 .

لما تكون PF أقل من 0.05 نرفض فرضية العدم H_0 و نقبل H_1 .

و قد جاءت نتائج اختبار السببية كما يلي:

نلاحظ من نتائج اختبار استقرارية النموذج أن كل السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفرق الأول عند مستور الدلالة الاحصائية 5 % لأن (ADF) المحسوبة أكبر من (ADF) المجدولة.

3- اختبار السببية:

لا يتسبب	يتسبب	احتمال اختبار السببية	فرضية العدم
x		0,44	CC لا يتسبب في CR
x		0,60	CR لا يتسبب في CC
x		0,33	EIQ لا يتسبب في CR
x		0,19	CR لا يتسبب في EIQ
x	x	0,98 0,01	FbcF لا يتسبب في CR CR لا يتسبب في FbcF
x	x	0,011 0,92	GP لا يتسبب في CR CR لا يتسبب في GP
x	x	0,023 0,37	INVT لا يتسبب في CR CR لا يتسبب في INVT
x	x	0,08 0,93	RL لا يتسبب في CR CR لا يتسبب في RL
x		0,69 0,12	RG لا يتسبب في CR CR لا يتسبب في RG

أما النتائج الخاصة بالعلاقة السببية الإيجابية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي كان قد تم التطرق لها في الفصول السابقة، والتي أظهرت أنه من مؤشرات جذب المستثمرين الأجانب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف إضافة إلى أن طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تستهدف الصناعات التصديرية تؤثر مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي وترفعها.

نلاحظ من الجدول الخاص أنه لا توجد سببية من الاتجاهين، كما نلاحظ من نفس جدول اختبار السببية أن متغيرات قياس نوعية الأداء المؤسسي في الجزائر لا تتسبب في النمو الاقتصادي طيلة فترة الدراسة فيما عدا جودة الأداء الحكومي (GP) وكانت قد أشارت بعض الدراسات النهائية المتطرق لها في الدراسات السابقة أن هناك بعض الدول التي احتلت المراتب الأخيرة في مؤشر الفساد والشفافية وبالرغم من ذلك تشهد ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادية.

الاستثمارات المبرمجة في المخططات التنموية خلال الفترة المدروسة مهما كان نوعها.

العلاقة الطردية بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة و النمو الاقتصادي كذلك توافقت مع نتائج الدراسة النظرية حيث أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـ 1% يرفع من النمو الاقتصادي بـ 16.71% وهذا أكد في ظل الدراسات النظرية التي تناولت أهمية الانفتاح التجاري في خلق القيمة المضافة وزيادة الصادرات أي تحقيق فائض في الميزان التجاري ولكن نظرا لطبيعة الاستثمارات الأجنبية في الجزائر فإن جلها متجهة نحو قطاع المحروقات وهذا ما يفسر النتائج المتحصل عليها، في ظل الأداء الضعيف للمؤسسات الجزائرية العاجزة عن المنافسة الدولية وخلق القيمة.

العلاقة الطردية بين جودة الأداء الحكومي والزيادة في النمو الاقتصادي مثبتة نظريا في حالة الجزائر يمكن تفسير النتائج بأن جودة الدبلوماسية الجزائرية خلال السنوات المدروسة كانت سببا في ارتفاع النمو الاقتصادي لنجاح صفقات التصدير مع الدول لجودة العلاقات الدولية، صف إلى ذلك وزن الجزائر دوليا واعتبارها كقوة سياسية لدول شمال إفريقيا ساعدها على نجاح شراكاتها مع الاتحاد الأوروبي اهم شريك لها وهي الأفكار التي دافع عنها كل من North Kaufmam (1995-1990) و Hartruzzi Kraay سنة 2004 بالإشادة لأهمية فعالية مؤسسات الحكم في تحسين أداء الاقتصاديات الانتقالية.

دراسة Alesina و Perotti سنة 1994 اللذان أثبتا أهمية الاستقرار السياسي في تحسين الأداء الاقتصادي وهو المفسر الآخر لأهمية سيادة القانون في التحسين من النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية للبلدان.

أما عن نتائج انخفاض النمو الاقتصادي في ظل قلة المراقبة وضعف السيطرة على الفساد وانخفاض جودة بعض المؤسسات الاقتصادية فإن الدراسات النظرية ل Coase التي قائم بها سنة 1960 ، أشار إلى أنه في ظل تواجد مؤسسات اقتصادية جيدة وأخرى سيئة هناك فرصة لتحقيق المنافع للناس.

في الجزائر مثلا بالرغم من ان جميع البيانات تشير إلى ارتفاع معدلات الفساد وقلة فعالية المؤسسات الاقتصادية إلا أن تحقيق النمو الاقتصادي لا يزال محقق حتى في ظل هذه

قلة الاستثمارات المحلية الهادفة وسوء استغلال الفوائض النفطية في الجزائر حال دون زيادة الكفاءة الاقتصادية لهذه الاستثمارات إضافة إلى ضعف تنافسيتها في الأسواق الدولية مما تسبب في عدم مشاركتها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

4- تقدير النموذج:

تقدير النموذج هو تحديد المتغيرات التي يمكن من خلالها التأثير في معدل النمو الاقتصادي ولكن.

أولا من خلال اختبار فيشر والذي يوضح لنا دلالة النموذج بصفة عامة ويكون قرار الاختبار فيه كما يلي:

نرفض الفرضية H_0 إذا كانت $F_{\alpha} > F^* = 5\%$.

نرفض الفرضية H_1 إذا كانت $F_{\varepsilon} < F^* = 5\%$.

نلاحظ من نتائج تقدير النموذج أنه يفسر 74% من النمو الاقتصادي ($R^2 = 0.75$) والنسبة المتبقية 26% تقسرها متغيرات أخرى ليست معروضة في النموذج.

إضافة إلى أن اختبار F-Statistic يبين بوضوح أنه على الأقل 93% يوج متغير أو أكثر محدد يختلف عن الصفر (0)، الأمر الذي يدفعنا إلى القول أن النموذج الذي بين أيدينا يفسر جيدا النتائج المتحصل عليها.

$$CR = (2187) - (0.001)CC - (1235.05)EIQ + (8.85)FBCF + (359.2)GP + (16.71)INVT + (11276.4)RL - (3107.6)RQ$$

التفسير الاقتصادي للنتائج:

ارتفاع الاستثمارات المحلية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـ 8.85% ولكن الأمر متوقف على جودة أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي تعمل على حسن اختيار المشاريع الهادفة والتي تساهم في الرفع من الأداء الاقتصادي والمساهمة في التخفيض من الواردات والرفع من نسبة الصادرات، حيث شهدت الجزائر خلال الفترة المدروسة العديد من الجهود التي اسفرت عن خلق المزيد من المؤسسات خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار غلاف مالي جد ضخم بهدف ترقية الصناعات وزيادة الاستثمارات والتخفيض من معدلات البطالة ومساندة المستثمرين المحليين، وهذا يوضح الدور الذي لعبته

إن التدهور الذي شهدته الجزائر من انخفاضات متتالية لمؤشرات سيادة القانون والاستقرار السياسي وكثرة الفساد قلل من فرص الاستفادة من الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل سوء استخدام الفرص التنموية للنهوض بشعوبها ووضعها في مسار التقدم ولم تجد في ظل الحكومات الفاسدة سوى اتساع لرقعة الفقر وانتشار البطالة على الرغم من الثروات التي تتمتع بها فقد اضر الفساد بالأفراد من خلال سوء استعمال الأموال المعدة للتنمية وتقويض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات الأساسية وعدم استفادة الشعب من المال العام، كاستفادتهم من التسهيلات المالية في شكل قروض وذلك لقلّة السيولة في المؤسسات المالية وانعدام الاستقرار المالي لاعتمادها على المداخل النفطية المتذبذبة، إضافة إلى التجاوزات مما قلل الإنتاج و فرص التوظيف والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بشكل عام. من خلال الدراسة التي قمنا بها نستطيع الاجابة عن اشكالية الدراسة وهي أنه لا يمكن للدول العربية بما فيها الجزائر الخروج من أزمتها الاقتصادية إلا من خلال إصلاح هياكلها ومؤسساتها السياسية والاقتصادية لذلك فإن تحقيق الأهداف التنموية متوقف على الانتقال المتوازي لمؤسساتها السياسية والاقتصادية بمعنى ان الارتقاء بمستوى مؤشرات الأداء المؤسساتي في الجانب السياسي المتمثلة في سيادة دولة القانون حرية التعبير والاستقرار السياسي واستقلالية السلطة القضائية والتشريعية وحرية مشاركة المجتمع المدني في القرارات المتخذة، يسمح بتحسين مؤشرات الأداء المؤسساتي الاقتصادية كتصحيح الاختلالات في المنظومة المالية وزيادة فعالية الاستثمارات المحلية وحسن اختيار التدفقات المالية الأجنبية في ظل مراقبة صارمة للفساد والقضاء عليه، إضافة إلى تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص والابتعاد الكامل عن الاعتماد على المحروقات كمصدر للثروة وإيجاد مصادر أخرى أكثر استمرارية، كلها تساهم مع الوقت في تحسين المؤشرات الاجتماعية للمنطقة العربية تخفض من الفقر والبطالة وكل التشوهات الاجتماعية الممكنة.

المراجع:

- 1- منار علي، "اشكالية التغير والتحول السياسي في البلدان العربية"، مجلة الإنسان والمجتمع كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة تلمسان، الجزائر، العدد 5 أبريل 2013.

الظروف لاعتماد الجزائر على مؤسسات المحروقات دون غيرها في خلق الثروات وهذا يفسر بنتائج دراسة Densetz سنة 1997 الذي تطرق إلى أن اختلاف الكفاءات الاقتصادية بين الدول لا يرجع إلى نوعية مؤسساتها.

كثرة القوانين والتشريعات تعمل على تسجيل السلوكات المحبطة لدى مجموع الفاعلين الاقتصاديين وهذا بالفعل ما يحدث في الجزائر من ارتفاع الإجراءات البيروقراطية وإعاقتها لأداء المؤسسات الاقتصادية وفي ظل محاولة تخلص هؤلاء من الضغوط الإدارية والبيروقراطية حيث يعمل المدراء المسؤولون .

بفضل ارتفاع أسعار البترول في الفترات الأخيرة عاشت الجزائر في بحبوحة مالية تم استغلالها سلبيا وإيجابيا، أولا لأنها سهلت إقامة المشاريع وتنفيذ البرامج التنموية تجسدت في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وبرنامج التكميلي 2005-2009 والمخطط الخماسي 2010-2014 ولكنها زادت من حدة الفساد بفعل المشاريع الكبيرة التي كانت في الجزائر في أمس الحاجة إليها وإلى عدد أكبر من الشركات الأجنبية والوطنية، التناقص غير الشريف على هذه المشاريع ساهم في زيادة الفساد ودفع الرشاوي إضافة إلى حجم قضايا الفساد التي عرفها قطاع الطاقة في السنوات الأخرى.

زيادة على ذلك فإن بقاء الدولة المسيطر الأكبر على الاقتصاد خاصة النشاطات الحيوية في ظل غياب الشفافية وضعف الإدارة الاقتصادية ضاعف من حجم الفساد.

يصعب قياس حجم الفساد في الجزائر والسبب واضح هو انعدام الشفافية واستحالة الإفصاح عن قضايا الفساد أو الوصول إلى معلومات متعلقة بها.

زيادة ممارسة السلوكات الانتهازية واخذ الرشاوي يفسر قلة المشاريع الهادفة لأن عملية الاختيار في هذه الحالة تتم في جو من الفساد والتجاوزات دون الدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع إضافة إلى وجود العديد من النقص في الكثير من القوانين كقانون الصفقات العمومية التي تشهد مؤخرا العديد من قضايا التجاوزات للصلاحيات الواسعة المعطاة للمسؤولين في القطاع كإبرام صفقات بالتراضي في حالات استثنائية كالاستعجال.

الخاتمة:

22-Peyrefitte (1998) "La société de la confiance" paris: Odil jakob .
 23-Meisel Nicolas (2005) "Un autre regard sur la gouvernance d'entreprise " problèmes économique. (2868) .

2- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "إدارة الحكم لخدمة التنمية المستدامة البشرية"، وثيقة للسياسات العامة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جانفي 1997.
 3- بطرس بطرس غالي و آخرون " التفاعل بين الديمقراطية و التنمية" تقرير لمنظمة اليونسكو.

4- صبحي محمد قنوص: "أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لبلدان العالم الثالث" الطبعة الثانية، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، 1999.

5- إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، دار الشروق، ط.2، القاهرة، مصر.

6- رضوان بروسى، "جدلية العلاقة بين الديمقراطية و التنمية: نحو مقارنة غير معيارية"، مجلة المستقبل العربي، الجزائر، 2007.

7- حنين كريم: "مفهوم الحكم الصالح في كتاب إسماعيل الشطر وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلدان العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية 2004.

9- زوليك: "تمكين المواطنين وتعقيل الحكم الرشيد مفتاحات للتنمية في الشرق الأوسط"، البنك الدولي 2011 /04 /06

10- تعزيز التنمية الانتمائية 2011 من البرنامج الإنمائي الأمم المتحدة 2004.

11- عبد العزيز جمبل مخيمر، "قياس للأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،ديسمبر 2011.

12- مقري عبد الرزاق "الحكم الصالح و آليات مكافحة الفساد" مجلة البصرة الجزائر، دار الخلد و بث للنشر و التوزيع، العدد 10 حوص 2005.

13- هناء بمانى "الفساد الإداري و علاجه من المنظور الإسلامي" 2012-02-02.

14-Harford- Ariely « les institutions pour un économiste, c'est quoi». Revue decemonie-management.

15-North Douglass. Thomas Robert Paul,(1976) . « The rise of western world : A New Economic History. New York : Cambridge university, press.

16-North Douglass C.(1990), "Institutions, institutional change and economic performance "cambridge. Cambridge University Mess..

17-Suzie Robichaud,(2003)," Démocratie et gouvernance" Compte Rendu du Séminaire UQAC, pavillon principal Local, Québec 12 Décembre.

18-Djo Narmbaye, (2004), "Bonne gouvernance économique : les outils dans le secteur privé", Centre d'étude et de formation pour le développement, N'djaména- Tchad-décembre.

19-Franck Bodmer , Markus kobler,(2004) . « L'efficience institutionnelle et ses déterminants un rôle des facteurs politiques dans la croissance économique." Revue économie et management paris .

20- André Lecours ,(2002), « L'approche néo-institutionnaliste en science politique : unité ou diversité ? » Politique et sociétés vol 2133